إعمال الحق في التنمية كآلية لحل مشاكل العالم

مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول: " الإنسان والأرض: بحث في مشكلات الواقع الإفريقي"، من تنظيم: مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة أدرار، يومي 1 و 2 جوان 2014.

أ.د. لعلى بوكميش/ جامعة ادرار
د. فتاحي محمد/ جامعة ادرار

الملخص

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على جزء من أبرز المشكلات التي يعاني منها العالم اليوم وخاصة العالم النامي، والتي من أبرزها: مشكلة الفقر وسوء التغذية، مشكلة النمو الحضري والتلوث، مشكلة الزيادة السكانية، مشكلة الجفاف والتصحر. هذه المشكلات التي أصبحت تهدد الحياة البشرية على وجه الأرض وخاصة في الدول النامية بسبب قلة مواردها وضعف مستواها العلمي والتكنولوجي.

وقد بينت المداخلة أن إعمال الحق في التنمية سوف يساهم في حل تلك المشكلات والتخفيف من وطأتها وذلك بتهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة لإعماله.

مقدمة:

لقد أصبح العالم اليوم رغم ما بلغته البشرية من تطور تكنولوجي مذهل في شتى المجالات يعاني خاصة في تلك الدول النامية والفقيرة من مشاكل ربما يعتقد الناس أن بعضها قد ولى وصار من الماضي ولكنها للأسف ما تزال موجودة في أنحاء كثيرة من هذا العالم كالفقر وسوء التغذية ومشكلة النمو الحضري ومشكلة التلوث و مشكلة الزيادة السكانية ومشكلة الجفاف والتصحر وغيرها.

ولا شك أن بعض هذه المشاكل يرجع إلى تفاوت مستويات التنمية بين دول العالم وإلى التقسيم الدولي للعمل وإلى الاستعمار وغير ذلك من العوامل، ومنها ما يعزى إلى عدم احترام حقوق الإنسان وعدم إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية ونهب الثروات واستئثار فئات معينة من المجتمع بها دون غيرها، ومنها ما يعزى إلى عوامل طبيعية تفوق قدرات البشر.

إن معالجة هذه المشكلات يحتاج إلى خطط وطنية هادفة وإلى تضافر الجهود الوطنية والدولية، وإلى الاهتمام بالإنسان وتثمينه كعنصر فعال قادر على إحداث التغيير والتنمية، وهذه القضايا كلها تقود نا نحو تفعيل وإعمال الحق في التنمية لكونه يتضمن ما سبق.

لقد برز الحق في التنمية عندما صدر إعلان الحق في التنمية سنة 1986 لينادي بضرورة و وجوبية تنمية الأفراد الشعوب والدول، فهو بذلك قد ألقى التزاما قانونيا على الدول وعلى المجتمع الدولي ووفر إطارا قانونيا لعملية التنمية سواء ما تعلق منها بتنمية الموارد البشرية أو بالتنمية الشاملة، وهكذا فان الدولة أو

الدول أو المجتمع الدولي كل حسب اختصاصه وإمكانياته قد أصبحوا مسئولين عن تنمية الإنسان سواء كفرد أو مجموعة أو كشعب أو كمجتمع دولي.

إن المتأمل لواقع العالم اليوم يجد فيه العشرات من الملاين ممن يعانون من الجوع والأمية وانعدام الرعاية الصحية، بل هناك الملا يين ممن فقدوا حياتهم وممن أصبح حقهم في الحياة مهدد بسبب الحروب الدولية والأهلية.

إن الحق في التنمية في واقع الأمر يدعو إلى تنمية الإنسان بتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وكذلك إعطائه حرية التعبير وحقوقه وحرياته السياسية وغير ذلك، ولا يقف عند هذا الحد بل يدعو إلى توفير الأمن والطمأنينة له وإبعاد شبح الحروب والنزاعات عنه، كما يدعوا المجتمع الدولي إلى التعاون والتكافل فيما بينه لتتحقق في النهاية تنمية الموارد البشرية وتتحقق التنمية الشاملة.

من خلال ماسبق فان اشكالية هذه المداخلة تتمثل في ابراز دور إعمال الحق في التنمية في حل المشاكل التي يعاني منها العالم، وذلك من خلال محاولة الاجابة على التساؤلات التالية:

- مالمقصود بالحق في التنمية؟
- ما هي أبرز المشكلات التي يعاني منها العالم اليوم؟
- ما هي الآليات الوطنية والدولية اللازمة لتفعيل الحق في التنمية ومن ثم حل المشكلات التي يعاني منها العالم؟

أولا- تعريف الحق في التنمية:

بعد أن عرفنا المقصود بالتنمية يمكننا الآن التعرف على" معنى الحق في التنمية"

يعرف "ك. فاساك" الحق في التنمية بأنه:" حق موحد يضم عددا من حقوق الإنسان المعترف بها، ويعززها من اجل إعطاء قوة دفع فعالة لإقامة نظام اقتصادي جديد"[1].

نلاحظ من هذا التعريف أن الحق في التنمية هو حق مركب من عدد من حقوق الإنسان المعترف بها، أي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن هذا التعريف يؤكد بان الحق في التنمية يعمل على تعزيز هذه الحقوق، أي إعمالها وتحقيقها حتى يمكن الوصول إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وكأن إعمال الحق في التنمية والتمتع بالحقوق المكونة له لا يتم إلا في إطار نظام اقتصادي جديد، وعندما نتكلم عن نظام اقتصادي جديد فان المقصود بذلك نظام عالمي تسوده العدالة والمساواة والتضامن بين الشعوب والدول، وينتهي فيه الاستغلال والهيمنة على الدول المتخلفة والفقيرة.

ويعرف "أوريلوس كريستسكو" الحق في التنمية بأنه:" يعني خطى التقدم الضرورية للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أعلنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "[2].

نلاحظ أن هذا التعريف قد ربط بين الحق في التنمية ومسألة التطور أو التقدم في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي انه يشكل المحصلة النهائية لإعمال هذه الحقوق، كما نلاحظ على هذا التعريف بأنه اقتصر فقط على الجيل الثاني وأغفل الجيل الأول من حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية).

وبالرجوع إلى إعلان الحق في التنمية نجده يعرف الحق في التنمية بأنه:" حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[3].

نستخلص من هذا التعريف أن الحق في التنمية واحد من حقوق الإنسان غير قابل للمساومة، وانه عن طريق إعمال هذا الحق يمكن تحقيق التنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها (أي نتائج التنمية)، وهذه التنمية المحققة هي التي تشكل البيئة الملائمة للتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

من خلال التعاريف والتعاليق السابقة يمكن تحديد خصائص الحق في التنمية في الآتي:

- أنه حق مركب من عدد من حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- أنه من حقوق الإنسان غير القابلة للمساومة.
- أنه حق يهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، وإحداث عملية التنمية الشاملة في جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- أنه وسيلة للتمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية (الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- انه حق يحتاج في تحقيقه إلى تغيير النظام الاقتصادي الدولي، وإقامة نظام جديد يقوم على العدل والمساواة وإنهاء حالة الاستغلال وتكريس التعاون والتضامن في العلاقات الدولية.

وهكذا يمكن تعريف الحق في التنمية بأنه حق مركب من عدد من حقوق الإنسان المعترف بها، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة وتحقيق تنمية شاملة في أبعادها المختلفة، للوصول إلى التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويتطلب إعمال هذا الحق إقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على التعاون والتضامن الدولي وإنهاء حالة التبعية والاستغلال وتقليل الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

ثانيا - الواقع العالمي والحاجة إلى إعمال الحق في التنمية:

لا شك أن الحديث عن ضرورة إعمال الحق في التنمية ليس من باب اللغو أو الترف ولكنه نابع من واقع محلي وعالمي يدعوا إلى ضرورة الإسراع في تطبيق إعمال هذا الحق، **هـذا** الواقع الذي يمكن قراءته من خلال بعض الحقائق والمشكلات، والتي من بينها: مشكلة الفقر وسوء التغذية، مشكلة النمو الحضري والتلوث ، مشكلة الزيادة السكانية، مشكلة الجفاف والتصحر، هذه المشكلات تجعلنا بعد عرضها نبحث في كيفية التغلب عنها.

1- مشكلة الفقر وسوء التغذية:

رغم التطور الذي بلغه العالم ورغم الإعانات الدولية وغير ذلك إلا أن هناك أكثر من 800 مليون شخص يعانون من الجوع ، وهناك أكثر من مليار شخص يعانون من سوء التغذية، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يعانون من العجز بسبب سوء التغذية(يتجسد هذا العجز في الإصابة بالإعاقة الذهنية أو العمى أو ضعف القدرة التعليمية) [4].

وتشير إحصائيات منظمة الأغذيـة والزراعة التابعة للأمم المتحدة" FAO" إلى الأرقام التالية[5] :

- يتراوح عدد الذين يحتاجون إلى معونة غذائية عاجلة في الجنوب الإفريقي ما بين 13 و 26 مليون شخص.
- هناك 54 مليون شخص يعانون من ويلات الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي.
- هناك 815 مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية المزمن.

ويتوقع المختصون أن يصل عدد الفقراء في العالم سنة 2020مليار شخص[6].

وهذا الواقع يدعوا إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة الفقر وسوء التغذية التي تعيشها دول العالم خاصة النامية منها، ولا شك أن الحل يتمثل في الاهتمام بالتنمية وبالتركيز على الزراعة وعلى تحقيق الأمن الغذائي.

2- مشكلة النمو الحضري والتلوث

إن نمو المدن واكتظاظها يحيطها بمشاكل خطيرة إيكولوجية ومادية ومالية وإدارية، تعرض آمال سكانها المتزايدين للخطر بل وتعرض صحتهم للضرر وحياتهم للخطر، وذلك بسبب التلوث.

ومن بين أنواع التلوث الذي تعيشه المدن التلوث الهوائي الناتج في حالات كثيرة عن انبعاث الرصاص الذي يضر بصحة الصغار خاصة وبنموهم الذهني، وكذلك الغازات المنبعثة من المحركات والمداخن، وكذلك الغبار والسناج، والإشعاعات النووية والغازات السامة.

وتعمل الغازات والملوثات الهوائية على زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية بدرجة تتراوح بين 2 و 4 درجات مئوية.[7]

ولتوضيح خطورة التلوث الهوائي تشير الإحصائيات إلى أن هناك ما بين 4000 و 16000 شخص يموتون في مصر وحدها على سبيل المثال بسبب التلوث الهوائي.[8]

ومن بين المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب ومشكلة الصرف الصحي.

ففي أحيان كثيرة يؤدي شرب المياه الملوثة إلى الإصابة بالأمراض والى الوفاة، فعلى سبيل المثال يرجع السبب في وفاة 6 % من وفيات بانكوك السنوية إلى الإصابة بحالات الطاعون والتفوئيد والدوسنتاريا والالتهاب السحائي وذلك بسبب المياه الملوثة، كما ترجع نسبة 30 % من حالات الإصابة بجميع الأمراض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المياه الملوثة.[9]

أما فيما يتعلق بمشكلة الصرف الصحي فتشير الإحصائيات إلى أن هناك أكثر من 20 مليون نسمة لم يستفيدوا من خدمة الصرف الصحي.[10]

هذا علاوة على أن مياه الصرف الصحي تتسبب في حد ذاتها في أمراض للمدن والأحياء المعنية (روائح كريهة – مشكلة البعوض- مرض الملاريا)، أو للمدن والأحياء التي تمر بها(نفس المشكلات السابقة).

وفيما يتعلق بمشكلة نقص مياه الشرب ومشكلة الصرف الصحي تشير الإحصائيات إلى أن هناك مليار نسمة-معظمهم في الدول النامية- لا يتيسر لهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، وهناك 1.7 مليار نسمة لا تتوفر

لديهم مرافق الصرف الصحي، وهناك ما بين 2 و 3 مليون طفل يموتون سنويا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص المياه وعدم توافر مرافق الصرف الصحي، وما يقارب 90 مليون نسمة من السكان في العالم –وغالبيتهم في الدول النامية- يموتون سنويا أيضا بسبب الأمراض المرتبطة بنقص المياه وعدم توافر مرافق الصرف الصحي.[11]

وهذا الواقع يدعوا إلى التفكير في إيجاد حل لمشكلة التلوث ومشكلة نقص المياه الصالحة للشرب وكذلك مشكلة الصرف الصحي، باعتبارها مشكلات تنجم عنها مشكلات أخرى وأمراض تفتك بصحة الإنسان وتهدد بقاءه، وذلك بالاهتمام بشكل خاص بمسالة التخطيط الحضري.

3- مشكلة الزيادة السكانية

لقد بلغ عدد سكان العالم حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2012 أزيد من سبعة (07) ملايير نسمة[12]، وهذا العدد الهائل سوف يولد جملة من المتطلبات في مجال الغذاء والصحة والتعليم، ويخلق الكثير من المشاكل والتحديات في مجال التلوث وغيرها.

فالزيادة الزيادة السكانية تعد من بين التحديات الكبرى لعملية التنمية، وذلك من خلال زيادة الاحتياجات البشرية من الغذاء - ضرورة توفير الغذاء الكامل والمتوازن لجميع الأفراد- الأمر الذي يهدد بانتشار المجاعة والإصابة بسوء التغذية وما ينجر عن ذلك من أمراض ومشاكل صحية تؤثر بشكل سلبي على أداء القوى العاملة.

ومن جهة أخرى تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثم زيادة الضغط على النظم الإيكولوجية، ففي نهاية الثمانينات تم تدمير ما بين 7 إلى 10 في المائة من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية، وتلويث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقة.[13]

ويدعوا واقع مشكلة الزيادة السكانية هذا إلى ضرورة الاهتمام بتنظيم النمو السكاني، وضرورة الاهتمام بمسألة تخطيط الموارد البشرية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، هذا بالإضافة إلى توعية الأفراد بتنظيم تفاعلهم مع البيئة وضرورة الحفاظ عليها.

4- مشكلة الجفاف والتصحر

تشهد العديد من المناطق في العالم اليوم تراجعا كبيرا في مستوى المياه وفي منسوب الأمطار، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط الزراعي بها، وتحول المناطق الزراعية إلى أراضى قاحلة شبه صحراوية.

وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن هناك 10ملايين شخص مهددون بخطر الجفاف في أربع دول جنوب القارة الإفريقية، وبان هناك نصف مليون من الرعاة الأثيوبيين في إقليم "آفار" يعانون من الجفاف القاسي.[14]

وهذه المشكلة-الجفاف والتصحر- تدعو إلى ضرورة الاعتناء بالثروة المائية وحسن إدارتها.

إن الواقع العالمي الذي تم عرض جانب بسيط منه يدعوا في حقيقة الأمر الدول والمجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية والتفكير بجد لإيجاد الحلول الممكنة لمعالجة هذا الوضع وتفعيل آليات التنمية داخليا والتعاون الدولي خارجيا، إن هذه الآليات تصب في جوهرها أو تتفق مع آليات تفعيل وإعمال الحق في التنمية، هذا الحق الذي يعتبر بمثابة الطريق نحو تحقيق التنمية الشاملة.

ثالثا- آليات إعمال الحق في التنمية:

لا شك أن الحقوق والحريات تبقى حبيسة النصوص والأوراق إذا لم يتم إيجاد آليات وأجهزة لتفعيلها وإعمالها، وكذلك الشأن بالنسبة للحق في التنمية، ووعيا بأهمية هذه المسألة عمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سنة 1993 بإنشاء "فريق عامل مفتوح العضوية أول" لولاية مدتها ثلاث سنوات، اجتمع خلالها خمس مرات، وقدم تقريرا شاملا إلا أنه لم يحضى بالإجماع من طرف الدول، الأمر الذي أدى إلى إنشاء فريق عمل ثاني سنة 1996 لولاية مدتها سنتين، وقام هذا الفريق بتقديم تقريره سنة 1998، اقترح فيه استراتيجية عالمية لإعماله الحق في التنمية تستند إلى جهود الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأطراف والدول المعنية.

وفي نفس السنة قررت لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 1998/72 وكجزء من آلية متابعة إعمال الحق في التنمية أن تعين خبيرا مستقلا معنيا بالحق في التنمية، يكون دوره تقديم دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في مجال إعمال الحق في التنمية، تكون كقاعدة لإجراء مناقشات مركزة في كل دورة من دورات الفريق المفتوح العضوية، المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله.
وهكذا يتبين لنا بان آلية متابعة إعمال الحق في التنمية تتمثل في كل من الفريق العامل المفتوح العضوية والخبير المستقل[15].

أما فيما يتعلق بالجهود التي يجب القيام بها لإعمال الحق في التنمية، فان الأمر في الواقع يتطلب جهودا مضنية على المستويين الوطني والدولي، وسوف نحاول فيما يلي شرح وتوضيح هذه الجهود.

أ- على المستوى الوطني:

لقد حدد إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود التي يتعين على كل دولة القيام أو الوفاء بها لإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في الآتي[16]:

- الاهتمام بالسكان الذين يعانون من الفقر والحرمان لرفع مستواهم المعيشي وقدرتهم على تحسين أوضاعهم.
- إفساح المجال للجميع للمشاركة الفعالة في التنمية والاستفادة منها، وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي إعمال جميع حقوق الإنسان.
- إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، والإسكان والعمل.
- ينبغي على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول الفقراء والمجموعات المحرومة، بمن فيهم الفلاحون والمعدمون والسكان الأصليين والعاطلون عن العمل، إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمان وسبل الاشتغال بالمهن الحرة [1][7].
- التوزيع العادل للدخل وللفوائد الناتجة عن التنمية.

- إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة، بهدف استئصال المظالم الاجتماعية.
- ضرورة الاحترام التام للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ضرورة وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحقيق عملية التنمية التي يمكن من خلالها إعمال الحق في التنمية.
- ضرورة اتخاذ خطوات جدية لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية، والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن إعمال هذه الحقوق شرط ضروري لإعمال الحق في التنمية، نظرا لكون جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية متلاحمة.

- ضرورة اتخاذ خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، والناشئة عن الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.
- القيام بإجراء تغيرات تشريعية ودستورية بهدف إعطاء المعاهدات الأسبقية على القانون الداخلي، وان تكون أحكام المعاهدات واجبة التطبيق مباشرة في النظام القانوني الداخلي [18].
- تشجيع مشاركة أكبر للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبالخصوص تلك التي تمثل الفئات المحرومة والضعيفة، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في اتخاذ القرارات المحلية[19].

وللإشارة فان هناك مشكلة كبيرة تقف أمام إعمال الحق في التنمية بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام ألا وهي مشكلة شح الموارد، وللتغلب على هذه المشكلة ينصح باتباع نهج أو مدخل حقوق الإنسان، وهو نهج يركز الاهتمام على الأفراد أو الفئات الأكثر فقرا وحرمانا، وهو يقوم على مبادئ عالم الاقتصاد "راولز" [20] التي تنص على تحقيق أقصى فائدة لأفقر الناس بغض النظر عن آثار هذه العملية على امتيازات باقي الأفراد الآخرين. وفي هذا الإطار يجب أن تكون البرامج التنموية قائمة على أساس تحسين قدرات الفقراء.

ب- على المستوى الدولي

لقد حدد كذلك إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود، التي يتعين على المجتمع الدولي التعاون للوفاء بها لإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في الآتي[21]:

- إزالة العقبات الدولية التي تعترض التنمية.
- ضرورة قيام الدول بالوفاء بالتزاماتها وأداء واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة بين جميع الدول.
- ضرورة قيام الدول بالتعاون من أجل تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام العالمي لجميع الحقوق والحريات الأساسية، دون تمييز بين الأفراد والشعوب بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

- تشجيع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والعمل على نزع السلاح المدمر واستخدام الموارد الناجمة عن ذلك لأغراض التنمية الشاملة ولا سيما تنمية الدول النامية.
- إنهاء الاستعمار والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديد بالحرب.
- احترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول.
- احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ضرورة قيام الدول باتخاذ خطوات بشكل فردي أو جماعي لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة لتيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما وكاملا.
- ضرورة التعاون الدولي الفعال لتزويد الدول النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع وتسهيل تنميتها الشاملة، وكذلك بذل الجهود المستمرة لتعزيز تنمية هذه الدول بشكل سريع.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه من اجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقى على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان [22].
- وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية فيجب أن تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحوار مع البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرها من المؤسسات المالية، بهدف إدراج مبادئ الحق في التنمية في سياساتها وبرامجها ومشاريعها[23].

بعد أن رأينا كيفية إعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، فقد اقترح الخبير المستقل "أرجون ك. سانغوبتا" [24] خطة تدريجية لإعمال هذا الحق، وذلك من خلال تشجيع التعاون الدولي (نقل الموارد من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية)، على أن يستند هذا التعاون إلى شكل عقد أو اتفاقية بين البلدان المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات المالية والبلدان النامية، للبدأ بتنفيذ الحقوق الأساسية المتمثلة في: الحق في الغذاء، والحق في الرعاية الصحية الأولية، والحق في التعليم الابتدائي، وذلك لفترة زمنية محددة على أن يتم بعد ذلك الاهتمام بإعمال باقي الحقوق المشكلة للحق في التنمية، وقد قام الخبير المستقل باختيار هذه الحقوق الثلاثة نظرا لعلاقتها الوثيقة بالحق في الحياة، الذي يعتبر الحق الأساسي الأول ضمن حقوق الإنسان.

فالحق فالغذاء لا بد منه للبقاء على قيد الحياة، والرعاية الصحية الأولية لا بد منها كشرط أدنى للعيش بدون مرض في السنوات الأولى من حياة الإنسان على الأقل، والتعليم الابتدائي لا بد منه للنمو العقلي للإنسان ليتمكن من النمو كفرد له كامل المقومات، ويبرر "الخبير" كذلك اختيار هذه الحقوق الثلاثة إلى وجود عدة منظمات دولية تعمل في هذا المجالات بخطط عمل، ويمكن أن تتحول بسهولة إلى برنامج عالمي لحقوق الإنسان له مقومات الإنجاز أو إمكانية التنفيذ، والباحث يؤيد هذا الاقتراح نظرا لكونه اقتراح عملي قابل للتطبيق خاصة وان هناك منظمات دولية تعمل في هذا الإطار، ويمكن تحويل نشاطها للعمل ضمن برنامج دولي خاص بحقوق الإنسان، على أن يتم توسيع هذا البرنامج ليشمل عددا أكبر من الحقوق فيما بعد.

هذا مع ضرورة إدراج الحق في التنمية ضمن التشريعات الوطنية، وإيجاد آليات إدارية وتشريعية مناسبة لإعمال هذا الحق ومنع أي انتهاك له.

الخاتمة:

بقي في الختام أن نشير إلى نقطة مهمة تتعلق بالطبيعة القانونية للحق في التنمية، حيث يشير الخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة [2] [5] أنه طالما أن الحقوق المتصلة بالحق في التنمية لم تدون في عهد دولي واحد فان الالتزام بها لا تكون له حرمة القانون الدولي، وان كان القبول الطوعي لإعلان الحق في التنمية يعني ضمنيا الالتزام الأخلاقي به والذي يشكل الأساس لأي نظام قانوني.

إن إعمال الحق في التنمية بشكل فعال ما يزال في بداية الطريق، ويحتاج إلى وقت طويل والى مجهودات وطنية ودولية، ولا يرجع السبب في ذلك إلى كونه لم يدمج في معاهدة أو عهد دولي، ذلك أن الحقوق المدنية والسياسية قد أخذت وقتا طويلا منذ صياغتها وقبولها من طرف الكثير من الحكومات واعتمادها وإدماجها ضمن التشريعات الوطنية والدولية، والى غاية اليوم لا يعتبر إعمالها وتطبيقها شاملا وعالميا.

كما أن قبول إعلان الحق في التنمية أو حتى إدماجه ضمن القوانين الوطنية والدولية لا يشكلان ضمانة لإعماله وتنفيذه، فالأمر يحتاج إلى وجود قناعات وإجراءات وطنية ودولية لإعمال هذا الحق، وإيجاد آليات وطنية ودولية كذلك لمراقبة تنفيذه ومحاربة وردع كل انتهاك له.

إن العالم اليوم يعيش حالة من الفوضى والتذبذب والمساس بالمبادئ والقواعد الدولية التي تشكل الركيزة الأساسية لإعمال الحق في التنمية، ولعل من أبرزها انتشار الحروب والنزاعات المسلحة، والمساس بسيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساس بمبدأ التعايش السلمي بين الدول، والمساس أيضا بمبدأ عدم التدخل، وكذلك المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

كما أن العالم اليوم يعيش أيضا حالة من اللا تكافؤ بين الدول المتقدمة أو الغنية والدول النامية أو الفقيرة، واتساع الفجوة بينها، وكذلك انتشار الفقر والمجاعات والأوبئة والأمراض الفتاكة في قطاع كبير من دول العالم، هذا بالإضافة إلى مشكلات التلوث البيئي ومشكلة طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد الصحة والحياة البشرية على وجه المعمورة.

وإذا ما توقفنا عند هذه المشكلات والتحديات فإننا نتساءل عن كيفية إعمال حق ديست قواعده الأساسية وهزت أركانه، أي هل يعقل أن نتحدث عن بيت هدمت أركانه؟

إن مثل هذه التحديات والمشكلات تجعل من الضروري التفكير في إستراتيجية شاملة على المستوى الدولي والوطني تعمل على حل تلك المشكلات والتخفيف من تلك التحديات والتناقضات، مع تفعيل دور الهيئات والمنظمات الدولية، ومراعاة الآليات والجهود الواجب بذلها على الصعيدين الوطني والدولي، التي سيق ذكرها، وكذلك مقترحات الخبير المستقل في التدرج في إعمال هذا الحق.

إن الوضع في العالم حسب ما تم بيانه سابقا يشير بان العالم في حاجة كبيرة إلى إعمال الحق في التنمية، وفي هذا الإطار فان تفعيل الحق في التنمية سيلعب دورا كبيرا في تحقيق ذك، فهو إلى جانب توفيره للعناصر الأساسية التي

تركز عليها عملية تنمية الموارد البشرية يوفر وينمي جوانب أخرى واسعة لدى الإنسان ويحث على ضرورة التعاون الدولي من أجل التنمية.

من خلال العرض السابق يمكن الخروج بأهم النتائج التالية:

- إن الحق في التنمية يوفر مدخلا شاملا لتنمية الموارد البشرية ولتحقيق التنمية الشاملة، ويحدد آليات ذلك.

- إن إعمال الحق في التنمية يساهم في مواجهة المشاكل التي يعاني منها العالم سواء من حيث إعداد العنصر البشري الذي يحل هذه المشاكل أو تكريس التعاون الدولي لحل هذه المشاكل.

- إن العالم اليوم ما يزال بحاجة إلى إعمال الحق في التنمية، ومن ثم الحاجة إلى المزيد من الجهود التنموية التي تصب في هذا الاطار.

ومن هذه النتائج وإضافة لما سبق بيانه حول آليات تفعيل الحق في التنمية فانه يمكن إضافة بعض الاقتراحات والتوصيات:

- الاهتمام أكثر بتنمية الموارد البشرية، والتركيز بداية بالحاجات الأساسية المتمثلة في: توفير الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، وإنشاء صندوق وطني خاص لهذه الحقوق الثلاث.
- إدراج الحق في التنمية ضمن معاهدة دولية، وإدراجه ضمن المنظومة التشريعية الوطنية.
- تعزيز علاقات التعاون وتبادل الخبرات مع الدول في مجال وضع وإدارة برامج التنمية.
- الاعتماد على التخطيط في مجال إعمال الحق في التنمية، وضررة بناء هذا التخطيط على أساس إطار شمولي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية.

الهوامش

(1)- نقلا عن: راؤول فيريرو، النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتعزيز حقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، 1986، ص 35.

(2)- أوريليوس كريستسكو، تقرير المصير وتطوره التاريخي من خلال صكوك الامم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، 1981، ص 104.

(3)- المادة رقم (1) من إعلان الحق في التنمية.

(4)- حول هذه الاحصائيات أنظر: ويندي.س آريس و أكلس ف. مكالا، التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي، التمويل والتنمية ، مجلد 33، عدد 4، 1996، ص 8.

(5)- ww.fao.org/arabic/newsroom/news/2002/

(6)- باتريشيا آنيز و ألفريد فريندي، المدن في العالم النامي: برنامج عمل ما بعد مؤتمر الموئل الثاني، التمويل والتنمية، مجلد 33، عدد 4، 1996، ص 12.

(7)-إسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة، التمويل والتنمية، مجلد 30، عدد 4، 1993، ص 6.

(8)- باتريشيا آنيز وألفريد فريندي، المرجع السابق، ص 12.

(9)، (10)- نفس المرجع، ص 13.

(11)- إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص 6.

(12)- تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص 209 .

(13)- إسماعيل سراج الدين، المرجع السابق، ص 7.

(14)- ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط 1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان، 2000، ص 565.

(15)- هذا ما يفهم من قرار الجمعية العامة رقم 53/155، الذي طلبت فيه من لجنة حقوق الإنسان بدعوة آلية المتابعة

– الفريق العامل المفتوح العضوية والخبير المستقل على حد سواء- للنظر في جملة أمور منها مسألة وضع اتفاقية بخصوص الحق في التنمية.

(16)- أنظر المواد: (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (8) من إعلان الحق في التنمية.

(17)، (18)، (19)- ورد ذلك في توصيات الفريق العامل في تقريره المقدم سنة 1998، أنظر: E/CN.4/1998/29 نقلا عن: : أرجون ك. سانغوبتا، المرجع السابق، ص 4.

John, Rails, Theory of justice, Harvard University, U S A, 1971.(20) - -

(21)- أنظر المواد: (2)، (5)، (4)، (6)، (7)، (8)، (9) من إعلان الحق في التنمية، وكذلك الفقرة (4) من ديباجة نفس الإعلان.

(22)- أنظر إعلان وبرنامج فينا سنة 1993، نقلا عن: أرجون ك. سانغوبتا، المرجع السابق، ص 10.

(23)-ورد ذلك في توصيات الفريق العامل في تقريره المقدم سنة 1998، أنظر: E/CN.4/1998/29 نقلا عن: أرجون ك. سانغوبتا، المرجع السابق، ص 4.

(24)- أرجون ك. سانغوبتا، نفس المرجع، ص ص 15-17.

(25)- يشير أحد الباحثين أن الحق في التنمية يشكل قاعدة قانونية قطعية شانها في ذلك شان سائر قواعد القانون الدولي. أنظر: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 167.